

دور الأمن الوقائي في مكافحة الجرائم المنظمة

The Role of Preventive Security in Combating Organized Crime

سميرة علي حسين الشارف

Samira Ali Hussein AlSharef

قسم علم الاجتماع-طالبة دكتوراه

Email: smyrtalsharf331@gmail.com

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الأمن الوقائي في مكافحة الجرائم المنظمة، وذلك من خلال التعرف على مدى فاعلية جهاز الأمن الوقائي في الكشف المبكر عن الجرائم المنظمة والتصدي لها وكذلك تأثير الإمكانيات البشرية والتقنية على كفاءة جهاز الأمن الوقائي في مكافحة الجرائم المنظمة وأيضاً تقييم مستوى التنسيق والتعاون بين جهاز الأمن الوقائي والأجهزة الأمنية الأخرى محلياً ودولياً وأخيراً تحليل السياسات والإجراءات الوقائية المعتمدة لدى جهاز الأمن الوقائي ومدى فعاليتها في الحد من الجرائم المنظمة. واتبعت المنهج الوصفي لملائمته أغراض الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- أن جهاز الأمن الوقائي يتمتع بفاعلية عالية في الكشف المبكر عن الجرائم المنظمة والتصدي لها من خلال الاعتماد على العمل الاستخباري والتقنيات الحديثة والتعاون الأمني المحلي والدولي.
 - أن توافر الإمكانيات البشرية المؤهلة والتقنيات الحديثة يسهم بشكل كبير في رفع كفاءة جهاز الأمن الوقائي في مكافحة الجرائم المنظمة.
 - أن مستوى التنسيق والتعاون بين جهاز الأمن الوقائي والأجهزة الأمنية الأخرى محلياً ودولياً مرتفع، مما يعزز من فاعلية الجهود المشتركة في مكافحة الجرائم المنظم.
 - أن السياسات والإجراءات الوقائية المعتمدة لدى جهاز الأمن الوقائي تتسم بقدر جيد من التنظيم والفاعلية في الحد من الجرائم المنظمة، من خلال التركيز على الرصد المبكر، وتعزيز المراقبة الميدانية، وتكثيف العمل الاستخباري، إلا أنها تحتاج إلى تطوير مستمر لمواكبة أساليب الجريمة المستحدثة.
- الكلمات المفتاحية: الدور -الأمن الوقائي - مكافحة الجرائم المنظمة.

Abstract:

The study aimed to identify the role of preventive security in combating organized crime by examining the effectiveness of the preventive security apparatus in the early

detection of and response to organized crimes, as well as the impact of human and technical capabilities on its efficiency in combating organized crime. It also sought to assess the level of coordination and cooperation between the preventive security apparatus and other security agencies locally and internationally, and finally to analyze the preventive policies and procedures adopted by the apparatus and their effectiveness in reducing organized crime. The descriptive method was employed due to its suitability for the purposes of the study.

The study reached the following results:

- The preventive security apparatus has a high level of effectiveness in the early detection of and response to organized crime through reliance on intelligence work, modern technologies, and local and international security cooperation.
- The availability of qualified human resources and modern technologies significantly enhances the efficiency of the preventive security apparatus in combating organized crime.
- The level of coordination and cooperation between the preventive security apparatus and other security agencies locally and internationally is high, which strengthens the effectiveness of joint efforts in combating organized crime.
- The preventive policies and procedures adopted by the preventive security apparatus are characterized by good organization and effectiveness in reducing organized crime, focusing on early detection, strengthening field monitoring, and intensifying intelligence work; however, they require continuous development to keep pace with emerging crime methods.

Keywords:

Role – Preventive Security – Combating Organized Crime.

المقدمة:

تشكل الجرائم المنظمة تحديًا خطيرًا يهدد أمن واستقرار المجتمعات في عصرنا الحالي فهذه الجرائم ليست فقط مجرد أفعال فردية عشوائية بل هي شبكات معقدة ومنظمة تمتد عبر الحدود، تضم أشخاصًا وجماعات تتعاون بشكل ممنهج لتحقيق أهداف غير قانونية مثل الاتجار بالمخدرات التهريب، الابتزاز، والجرائم الإلكترونية، وانتشار هذه الظاهرة وتنوع أشكالها يجعل من مواجهتها أمرًا بالغ الصعوبة ويتطلب استراتيجيات أمنية متطورة وفعالة، وفي مواجهة هذا الخطر يلعب جهاز الأمن الوقائي دورًا أساسيًا ومميزًا، فبدلاً من الاقتصار على رد الفعل بعد وقوع الجريمة، يركز الجهاز على العمل الوقائي والاستباقي من خلال مراقبة مؤشرات الجريمة المحتملة وتحليل المعلومات التي تساعد في منع وقوع الجرائم قبل حدوثها هذا النهج الوقائي يعزز من قدرة الدولة على حماية مواطنيها والحفاظ على أمنهم، كما يساعد في تقليل الآثار السلبية التي تتركها الجرائم المنظمة على

المجتمعات وتعتمد فعالية جهاز الأمن الوقائي على مجموعة من الأدوات والآليات التي تشمل جمع المعلومات، التنسيق مع الأجهزة الأمنية الأخرى، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في الرصد والتحليل، وكما يتطلب النجاح في هذا المجال كوادر مؤهلة ومدربة، بالإضافة إلى تعاون محلي وإقليمي ودولي لتبادل المعلومات والخبرات، نظراً لأن الجرائم المنظمة لا تعرف حدوداً جغرافية.

أولاً-مشكلة الدراسة:

تعد الجرائم المنظمة من الظواهر الإجرامية التي تزداد خطورتها وتعقيدها يوماً بعد يوم مما يشكل تحدياً كبيراً أمام الأجهزة الأمنية، خاصة جهاز الأمن الوقائي الذي يقع على عاتقه دور أساسي في التصدي لهذه الظاهرة، و تتميز الجرائم المنظمة بأنها شبكة مترابطة من الأفراد والجماعات الذين يعملون بتنظيم محكم لتحقيق مصالح غير مشروعة، مثل الاتجار بالمخدرات، التهريب، الابتزاز والفساد المالي، بالإضافة إلى الجرائم الإلكترونية الحديثة التي باتت تشكل تهديداً متنامياً وهذه التنوعات والطرق الحديثة في تنفيذ الجرائم تجعل من الصعب تحديدها وكشفها بفعالية، مما يزيد من تأثيرها السلبي على المجتمع ومن أبرز المشكلات التي تواجهها الأجهزة الأمنية بشكل عام وجهاز الأمن الوقائي بشكل خاص هي عدم كفاية الإجراءات الوقائية والتخطيط الاستراتيجي لمواجهة الجرائم المنظمة فغالباً ما تقتصر الجهود على التعامل مع الجريمة بعد وقوعها، دون وجود نظام فعال للرصد المبكر وتحليل المعلومات التي يمكن أن تمنع وقوعها أو تقلل من أضرارها ويُضاف إلى ذلك تحدي صعوبة جمع المعلومات الدقيقة والموثوقة في ظل الطبيعة السرية والمعقدة لشبكات الجريمة المنظمة، والتي تعتمد على أساليب متطورة في التخفي والتواصل بين أعضائها وعلاوة على ذلك يواجه جهاز الأمن الوقائي عدة تحديات داخلية وخارجية تؤثر على فعالية دوره في مكافحة هذه الجرائم ومن التحديات الداخلية نقص الموارد البشرية المدربة بشكل متخصص في التعامل مع الجرائم المنظمة، بالإضافة إلى ضعف استخدام التقنيات الحديثة في التحليل والمراقبة، وهو ما يحد من قدرة الجهاز على اكتشاف التهديدات في وقت مبكر أما التحديات الخارجية فتتمثل في عدم كفاية التنسيق والتعاون مع الأجهزة الأمنية الأخرى على المستويين المحلي والدولي، مما يترك ثغرات تستغلها الشبكات الإجرامية للتمدد والانتشار ومن الناحية الاجتماعية تتسبب الجرائم المنظمة في أضرار جسيمة على المجتمع، فهي تزرع الخوف وعدم الاستقرار، وتعيق التنمية الاقتصادية بسبب انتشار الفساد والابتزاز، كما تؤثر سلباً على ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة، ولهذا فإن عدم السيطرة على هذه الجرائم يؤدي إلى تدهور الوضع الأمني والاجتماعي بشكل عام، ويضعف قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة.

بناءً على ما سبق تكمن مشكلة الدراسة في مدى فاعلية جهاز الأمن الوقائي في مواجهة تحديات الجرائم المنظمة، ومدى كفاءة السياسات والإجراءات الوقائية التي يعتمدها للحد من هذه الظاهرة.

ثانياً-تساؤلات الدراسة:

- 1-ما مدى فاعلية جهاز الأمن الوقائي في الكشف المبكر عن الجرائم المنظمة والتصدي لها؟
- 2- كيف تؤثر الإمكانيات البشرية والتقنية المتوفرة لدى جهاز الأمن الوقائي على كفاءة أدائه في مكافحة الجرائم المنظمة؟
- 3- ما هو مستوى التنسيق والتعاون بين جهاز الأمن الوقائي والأجهزة الأمنية الأخرى محلياً ودولياً في مكافحة الجرائم المنظمة؟

4- ما هي السياسات والإجراءات الوقائية المتبعة لدى جهاز الأمن الوقائي، وهل هي كافية وفعالة في الحد من الجرائم المنظمة؟

ثالثاً- أهداف الدراسة:

- 1- تحليل مدى فاعلية جهاز الأمن الوقائي في الكشف المبكر عن الجرائم المنظمة والتصدي لها.
- 2- دراسة تأثير الإمكانيات البشرية والتقنية على كفاءة جهاز الأمن الوقائي في مكافحة الجرائم المنظمة.
- 3- تقييم مستوى التنسيق والتعاون بين جهاز الأمن الوقائي والأجهزة الأمنية الأخرى محلياً ودولياً.
- 4- تحليل السياسات والإجراءات الوقائية المعتمدة لدى جهاز الأمن الوقائي ومدى فعاليتها في الحد من الجرائم المنظمة.

رابعاً- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

الأهمية النظرية:

- 1- تأصيل المفهوم الأمني الوقائي يساعد في بناء إطار فكري ومنهجي لفهم طبيعة الأمن الوقائي وأدواته في التصدي للجريمة قبل وقوعها.
- 2- إثراء الأدبيات القانونية والأمنية يساهم في تطوير الدراسات الأكاديمية حول الوقاية من الجريمة ويعمق الفهم العلمي لأسباب الجريمة المنظمة.
- 3- تحليل العلاقة بين الوقاية والجريمة المنظمة يُظهر كيف يمكن للإجراءات الوقائية أن تحد من تطور الشبكات الإجرامية وأنشطتها.
- 4- دعم سياسات مكافحة الجريمة يوفر مرجعاً نظرياً لصناع السياسات في بناء استراتيجيات وقائية قائمة على أسس علمية.
- 5- تفسير الظواهر الإجرامية المعاصرة يساعد في فهم أسباب انتشار الجريمة المنظمة، لا سيما في ظل العولمة والتطور التكنولوجي.

الأهمية التطبيقية:

- 1- الحد من وقوع الجرائم المنظمة من خلال الرصد المبكر والتحصين الأمني للمجتمع، تقل فرص ارتكاب الجريمة.
- 2- رفع كفاءة الأجهزة الأمنية بدعم التخطيط المسبق وتطوير قدرات الأجهزة المعنية لمواجهة التهديدات الأمنية.
- 3- تعزيز الأمن المجتمعي يساهم في حماية الأفراد والممتلكات عبر تقليل فرص الاستهداف من قبل العصابات أو الشبكات المنظمة.
- 4- تقليل التكاليف الأمنية والقضائية الوقائية أكثر فاعلية وأقل تكلفة من المعالجة والعقوبات اللاحقة للجريمة.
- 5- دعم الشراكة المجتمعية يشجع مشاركة المواطنين والمؤسسات في جهود الوقاية والإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة.

خامساً- مفاهيم الدراسة:

يمثل الأمن الوقائي نهجاً استباقياً يهدف إلى منع وقوع الجرائم قبل حدوثها من خلال جمع المعلومات وتحليلها ورصد المؤشرات المبكرة للأنشطة الإجرامية وتعد الجرائم المنظمة من أخطر التهديدات الأمنية نظراً لهيكلتها

المعددة وشبكاتهما العابرة للحدود، مما يستدعي استراتيجيات وقائية شاملة. ويكمن دور الأمن الوقائي في التصدي لهذه الجرائم عبر تعزيز التعاون المؤسسي، وتطوير آليات الرصد والتحري، وتكثيف الجهود الاستخبارية، بما يسهم في حماية المجتمع والحفاظ على استقراره.

1-الأمن الوقائي: هو مجموعة الإجراءات والتدابير الأمنية التي تتخذها الجهات المختصة بهدف منع وقوع الجرائم قبل حدوثها، وذلك من خلال الرصد المبكر للتهديدات، وجمع المعلومات، وتحليلها، وتعزيز الوعي الأمني، وتوجيه الموارد نحو معالجة الثغرات الأمنية المحتملة⁽¹⁾.

2-الجرائم المنظمة: هي أنشطة غير قانونية تُمارسها جماعات منظمة تعمل بشكل سري ومنهجي لتحقيق أرباح مادية أو نفوذ، وغالبًا ما تستخدم وسائل عنف، تهديد، ورشوة للتأثير على مؤسسات الدولة أو القطاع الخاص⁽²⁾.
ولتحقيق الأهداف السالفة الذكر قسمت الورقة البحثية إلى المحاور الرئيسية الآتية:
أولاً- مدى فاعلية جهاز الأمن الوقائي في الكشف المبكر عن الجرائم المنظمة والتصدي لها:

يُعتبر جهاز الأمن الوقائي أحد أهم الأجهزة الأمنية التي تضطلع بدور محوري في حماية المجتمع والحفاظ على استقراره من خلال تبني استراتيجية شاملة للكشف المبكر عن الجرائم المنظمة والتصدي لها قبل أن تتحول إلى تهديد فعلي للأمن الوطني وتتبع أهمية هذا الدور من طبيعة الجرائم المنظمة التي تنسم بالتخطيط المحكم، والتنسيق بين أطراف متعددة، وامتلاكها لموارد مالية ولوجستية تجعلها أكثر قدرة على التكيف مع الإجراءات الأمنية التقليدية ومن هنا فإن فاعلية جهاز الأمن الوقائي ترتبط بقدرته على العمل الاستباقي القائم على جمع المعلومات الاستخبارية وتحليلها بدقة، بحيث يتم التعرف على الأنماط السلوكية والمؤشرات التي قد تدل على وجود نشاط إجرامي منظم قبل وقوعه فعليًا⁽³⁾.

يستند عمل الأمن الوقائي في هذا السياق إلى منظومة متكاملة من الإجراءات التي تبدأ من الرصد الدقيق للبيئة الأمنية، مرورًا بمراقبة الأفراد والمجموعات المشتبه بها، وصولًا إلى تتبع حركة الأموال والسلع التي قد تُستخدم في أنشطة غير مشروعة، مثل تهريب المخدرات أو الأسلحة أو الاتجار بالبشر وتلعب التقنيات الحديثة دورًا أساسيًا في تعزيز فاعلية هذا الجهاز، حيث يتم توظيف نظم المراقبة الإلكترونية، وتحليل البيانات الضخمة، واستخدام برامج الذكاء الاصطناعي لاكتشاف الترابطات بين الأحداث والأنشطة المختلفة التي قد تشير إلى وجود جريمة منظمة قيد التخطيط⁽⁴⁾.

كما أن فاعلية الأمن الوقائي لا تنحصر في الكشف المبكر عن الجرائم المنظمة فحسب، بل تمتد لتشمل القدرة على التصدي لها بطرق مدروسة تقلل من الأضرار المحتملة وتمنع تطورها إلى مراحل متقدمة يصعب التعامل معها ويتحقق ذلك من خلال تنفيذ عمليات ميدانية استباقية تستند إلى المعلومات المؤكدة، وتفكيك الشبكات الإجرامية عبر اعتقال قياداتها وعناصرها الرئيسية، وضبط الأدوات والموارد التي تستخدم في تنفيذ أنشطتها ويُعد التعاون بين الأجهزة الأمنية على المستويين المحلي والدولي عنصرًا حاسمًا في هذا المجال، إذ أن الجرائم المنظمة غالبًا ما تتجاوز الحدود الجغرافية للدولة، مما يتطلب تبادل المعلومات والخبرات بين مختلف الجهات المعنية ولا يمكن إغفال أن فاعلية جهاز الأمن الوقائي في مكافحة الجرائم المنظمة تعتمد بدرجة كبيرة على كفاءة العنصر البشري، حيث يشكل التدريب المستمر وتنمية القدرات المهنية والتحليلية للأفراد العاملين في هذا الجهاز أساسًا لنجاح المهام الموكلة إليهم فالتعامل مع الجرائم المنظمة يتطلب خبرة متخصصة وفهمًا عميقًا لطبيعة هذه الجرائم وأساليبها المتغيرة باستمرار، الأمر الذي يستدعي تحديث برامج التدريب بما يواكب التطورات العالمية في مجال مكافحة الجريمة إضافة إلى ذلك تلعب الشفافية والمساءلة دورًا مهمًا في رفع فاعلية الأمن الوقائي، حيث يعزز وضوح الإجراءات وثقة المجتمع بالجهاز الأمني من تدفق المعلومات من المواطنين والمجتمع المدني، مما يشكل

مصدرًا مهمًا لاكتشاف الجرائم في مراحلها الأولى، كما أن بناء علاقة تعاون وثيق مع مؤسسات الدولة الأخرى، مثل الجمارك والمصارف والهيئات الرقابية، يساهم في تعزيز قدرة الأمن الوقائي على كشف التحركات المالية المشبوهة أو الأنشطة التجارية غير القانونية التي قد تكون واجهة لعمليات إجرامية منظمة⁽⁵⁾.

إن التحديات التي تواجه جهاز الأمن الوقائي في هذا الإطار متعددة، بدءًا من التطور السريع في أساليب الجريمة المنظمة التي تستفيد من العولمة والتكنولوجيا، مرورًا بمحدودية الموارد أحيانًا وصولًا إلى التعقيدات القانونية التي قد تعيق سرعة التدخل أو تبادل المعلومات بين الجهات المختلفة ومع ذلك فإن وجود خطط استراتيجية واضحة، مدعومة بموارد بشرية وتقنية كافية، يرفع من قدرة الجهاز على التكيف مع هذه التحديات وتحويلها إلى فرص لتعزيز قدراته ومن خلال التجارب الأمنية المختلفة، يتضح أن الجمع بين العمل الوقائي والاستخباري وبين التدخل السريع يشكل المعادلة المثلى لمكافحة الجرائم المنظمة فالوقاية تمنع الجريمة قبل وقوعها، بينما يضمن التدخل السريع القضاء على المخاطر التي تم اكتشافها في الوقت المناسب، كما أن اعتماد نهج الشراكة المجتمعية، حيث يشارك المواطنون في الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة، يوفر للأمن الوقائي قاعدة بيانات حية ومتجددة تساعده في تحسين دقة قراراته وتحركاته⁽⁶⁾.

مما سبق يمكن القول إن فاعلية جهاز الأمن الوقائي في الكشف المبكر عن الجرائم المنظمة والتصدي لها تعتمد على مزيج من القدرات الاستخبارية المتطورة، والتدريب المتخصص للعناصر الأمنية، والتنسيق المحلي والدولي، والانفتاح على المجتمع ومؤسساته وكلما كان الجهاز أكثر قدرة على التنبؤ بالتهديدات والتعامل معها في مراحلها الأولى، زادت فعاليته في حماية الأمن الوطني والحفاظ على استقرار المجتمع ويؤكد ذلك أن الاستثمار في الأمن الوقائي ليس خيارًا تكميليًا، بل هو ركيزة أساسية لأي استراتيجية أمنية تسعى لمكافحة الجريمة المنظمة بفاعلية واستدامة.

ثانيًا- تأثير الإمكانيات البشرية والتقنية المتوفرة لدى جهاز الأمن الوقائي على كفاءة أدائه في مكافحة الجرائم المنظمة:

تُعد الجريمة المنظمة من أخطر التحديات الأمنية التي تواجه المجتمعات الحديثة، لما تتميز به من طابع معقد، وهيكلية متماسكة، وأهداف متشابكة تتجاوز في كثير من الأحيان الحدود الجغرافية للدولة، ومع تطور وسائل وأساليب الجريمة، باتت أجهزة الأمن، وعلى رأسها جهاز الأمن الوقائي مطالبة بتعزيز قدراتها البشرية والتقنية من أجل التصدي الفعال لهذا النوع من التهديدات المتصاعدة، وإن الإمكانيات البشرية والتقنية التي يمتلكها الجهاز لا تُعد مجرد أدوات مساندة، بل هي الأساس الذي يُبنى عليه الأداء الأمني، وتنعكس بصورة مباشرة على قدرة الجهاز في كشف الجريمة قبل وقوعها، والحد من آثارها بعد حدوثها، وتفكيك بنيتها التنظيمية المعقدة، في المقام الأول تلعب الإمكانيات البشرية دورًا لا غنى عنه في تشكيل القوة الفاعلة داخل جهاز الأمن الوقائي، فالعنصر البشري بما يحمله من معرفة وخبرة ومهارة، يشكل خط الدفاع الأول ضد التهديدات الأمنية المعقدة، ولا سيما تلك المرتبطة بالجريمة المنظمة، وجود عناصر مدربة تدريبًا متخصصًا في علوم الاستخبارات، والتحليل الجنائي، ومهارات المراقبة، والتفاوض، والعمل السري يُمكن الجهاز من التعامل مع أكثر السيناريوهات تعقيدًا، ولا يقتصر الأمر على التدريب الأكاديمي أو التقني، بل يتطلب أيضًا خبرة ميدانية تُكتسب من خلال الانخراط المباشر في العمليات الأمنية ومعرفة دقيقة بالسلوك الإجرامي وطرق التفكير التي تتبناها الشبكات الإجرامية المنظمة⁽⁷⁾.

ويُعد الجانب الأخلاقي والنفسي من العوامل الحاسمة في أداء العناصر البشرية، حيث يتطلب العمل في هذا المجال مستوى عاليًا من الالتزام والانضباط والقدرة على الصبر واتخاذ القرارات تحت الضغط، فالعمليات المرتبطة بمكافحة الجريمة المنظمة غالبًا ما تكون طويلة ومعقدة وتتطلب التحلي بأعلى درجات المهنية والسرية، وفي حال غياب الكوادر البشرية المؤهلة أو ضعف مستوى التدريب، تصبح عمليات المتابعة والرصد والتحليل

عرضة للخطأ أو الفشل، وهو ما يمكن أن تستغله المنظمات الإجرامية لتحقيق أهدافها ومن جانب آخر فإن الإمكانيات التقنية التي يمتلكها جهاز الأمن الوقائي تمثل عنصرًا أساسيًا في تعزيز قدرته على مجابهة الجرائم المنظمة، فالتطور الكبير الذي طرأ على أساليب الجريمة، خصوصًا في ظل الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا والفضاء الإلكتروني، فرض ضرورة موازية لتطوير الوسائل التي تعتمد عليها الأجهزة الأمنية في تنفيذ مهامها، وتُعد أدوات المراقبة الذكية، وبرمجيات تحليل البيانات، وتقنيات تعقب الاتصالات، وأجهزة التنصت المتطورة، بالإضافة إلى أنظمة التعرف على الوجوه والتعرف الصوتي، من بين أبرز الأدوات التي باتت من الضروري توافرها داخل الجهاز الأمني⁽⁸⁾.

ويُسهم وجود هذه الوسائل في تسريع عملية جمع الأدلة، وتحسين دقة التحليل الأمني، وتوفير صورة شاملة عن نشاط الشبكات الإجرامية، سواء من حيث البنية التنظيمية أو التوزيع الجغرافي أو نوعية الجرائم التي تُرتكب، وكما تساعد التقنيات الحديثة في التنبؤ بالجرائم قبل وقوعها، من خلال تحليل أنماط البيانات والسلوكيات التي تميز التنظيمات الإجرامية ومن هنا يُصبح امتلاك التقنية المتقدمة ليس فقط عنصرًا مساعدًا، بل مطلبًا رئيسيًا لا يمكن تجاهله في مواجهة الجرائم التي باتت تتسم بالذكاء والسرية والتنوع ولا يمكن إغفال أهمية البنية التحتية التكنولوجية، والتي تشمل أنظمة الاتصالات الآمنة، وربط قواعد البيانات المحلية والدولية، وتكامل نظم العمل بين مختلف الأجهزة الأمنية، وإذ إن الجرائم المنظمة غالبًا ما تتعدى حدود الدولة، وتحتاج إلى تنسيق إقليمي ودولي مشترك، وتبادل للمعلومات الاستخباراتية في الوقت الحقيقي، وبدون منظومة تقنية متكاملة وفعالة، يصبح العمل الأمني مجرداً ومعرضاً للفشل في حالات متعددة⁽⁹⁾.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن العلاقة بين الإمكانيات البشرية والتقنية هي علاقة تكاملية لا يمكن الفصل بين طرفيها فحتى أكثر الأجهزة تقدمًا من الناحية التقنية تحتاج إلى عنصر بشري قادر على إدارتها وتشغيلها وتحليل مخرجاتها بشكل مهني ودقيق، وبالمقابل فإن العنصر البشري مهما بلغ من كفاءة، سيواجه عوائق كبيرة إذا لم تتوفر له الأدوات اللازمة التي تساعد على تنفيذ مهامه في ظل عالم متسارع في تطوره التكنولوجي⁽¹⁰⁾. مما سبق يصبح من الضروري أن تضع المؤسسات الأمنية أولويات واضحة تتعلق برفع كفاءة العنصر البشري وتطوير المنظومة التقنية بشكل متوازن، بما يُحقق أعلى درجات الجاهزية والفاعلية في مواجهة الجريمة المنظمة، فهذا النوع من الجرائم لا يمكن احتواؤه بالوسائل التقليدية أو المحدودة، بل يتطلب جاهزية شاملة على المستويين البشري والتقني، مدعومة برؤية أمنية حديثة تستشرف المستقبل وتواكب طبيعة التحولات الجرمية التي باتت أكثر تعقيداً وشراسة في ظل عالم متغير.

ثالثاً- مستوى التنسيق والتعاون بين جهاز الأمن الوقائي والأجهزة الأمنية الأخرى محلياً ودولياً في مكافحة الجرائم المنظمة.

يُعد التنسيق والتعاون الأمني من الركائز الأساسية لنجاح جهود مكافحة الجريمة المنظمة، لما تتميز به هذه الجرائم من طبيعة عابرة للحدود، وتشعب في البنية التنظيمية، وتنوع في الوسائل والأساليب التي تستخدمها الشبكات الإجرامية، وفي هذا السياق يمثل جهاز الأمن الوقائي حلقة محورية في منظومة العمل الأمني، حيث يتجاوز دوره العملي إلى نطاق أوسع من الشراكة والتكامل مع مختلف الأجهزة الأمنية على المستويين المحلي والدولي، بما يحقق استجابة شاملة وفعالة للتحديات الأمنية المستجدة، فعلى الصعيد المحلي يتمتع جهاز الأمن الوقائي بعلاقات تنسيقية وثيقة مع بقية المؤسسات الأمنية، بما فيها الشرطة، وأجهزة المخابرات، والأمن العام وهيئات الرقابة المالية والجمركية، وغيرها من الجهات ذات الصلة. ويستند هذا التنسيق إلى قواعد مؤسسية وتنظيمية تم بناؤها بعناية ضمن استراتيجية وطنية تهدف إلى توحيد الجهود، وتقادي تكرار المهام، وتحقيق التكامل بين الأجهزة ويتمثل هذا التعاون في تبادل المعلومات الأمنية والاستخباراتية بشكل مستمر، وتنسيق الحملات

الميدانية المشتركة، وتشكيل غرف عمليات موحدة في القضايا الحساسة التي تتطلب استجابة عاجلة وشاملة، و كما يسهم هذا التناغم في سد الثغرات التي قد تستغلها الجماعات الإجرامية، خصوصاً في المناطق ذات التعقيد الجغرافي أو الاجتماعي، حيث يتطلب كشف الجريمة ومواجهتها تضامناً دقيقاً بين مختلف أجهزة الدولة⁽¹¹⁾. وتتجاوز هذه الشراكة مجرد التنسيق الفني، لتأخذ شكلاً استراتيجياً يعكس نضجاً مؤسسياً في فهم طبيعة التهديدات وتحديد أولويات الأمن الوطني فعلى سبيل المثال، ويعتمد الأمن الوقائي في كثير من عملياته على تحليل مشترك للبيانات مع أجهزة أخرى، وعلى استخدام منصات رقمية موحدة تُسهل الوصول إلى المعلومات في الوقت الحقيقي، مما يُمكن من الاستجابة السريعة والمتكاملة لأي طارئ، و كما يشمل التعاون المحلي تنسيق السياسات الوقائية والتشريعات ذات الصلة، إذ تسهم مشاركة جهاز الأمن الوقائي في اللجان الوطنية لصياغة القوانين والسياسات الجنائية في تعزيز فاعلية الإطار القانوني العام لمكافحة الجريمة المنظمة أما على المستوى الدولي فإن التعاون بين جهاز الأمن الوقائي والأجهزة الأمنية الأجنبية يشكل عنصراً حاسماً في مواجهة الشبكات الإجرامية العالمية التي غالباً ما تنشط عبر قارات متعددة، مستخدمة الوسائل الإلكترونية المتقدمة والغطاء القانوني للدول ذات الأنظمة القضائية المتساهلة وقد استطاع الجهاز خلال السنوات الماضية أن يرسخ علاقات قوية مع عدد من وكالات الاستخبارات الدولية، ومنظمات إنفاذ القانون العابرة للحدود مثل الإنترنت ومكاتب الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الجريمة والمخدرات ويأخذ هذا التعاون أشكالاً متعددة تشمل تبادل المعلومات الاستخباراتية الدقيقة، والتنسيق في تنفيذ العمليات العابرة للحدود، وتسهيل تسليم المجرمين، والمشاركة في قواعد البيانات الدولية، والمساهمة في ورش العمل والمؤتمرات والبرامج التدريبية⁽¹²⁾.

ومن أبرز أوجه التعاون الدولي أيضاً، انخراط جهاز الأمن الوقائي في اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف تتعلق بمكافحة الإرهاب، وغسل الأموال، والاتجار بالبشر، وتجارة الأسلحة والمخدرات وهي الجرائم التي تُعد من صميم نشاط الجريمة المنظمة، ويمتاز الجهاز بقدرته على التكيف مع المعايير الدولية، وتطبيق الممارسات الفضلى في العمل الأمني، وهو ما أكسبه مصداقية عالية لدى الشركاء الدوليين وساهم في رفع مستوى التنسيق العملي معهم ورغم أن التعاون الدولي قد يواجه أحياناً عوائق تتعلق بالفوارق التشريعية، أو بالحساسيات السياسية، فإن جهاز الأمن الوقائي استطاع بفضل الكفاءة المؤسسية والاحترافية العالية تجاوز هذه العقبات من خلال الالتزام بالمواثيق الدولية واحترام السيادة الوطنية للدول الشريكة، مع الحفاظ في الوقت ذاته على استقلالية القرار الوطني⁽¹³⁾.

مما سبق يتضح أن مستوى التنسيق والتعاون الذي يتمتع به جهاز الأمن الوقائي، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، لا يعكس فقط الجاهزية المؤسسية لهذا الجهاز، بل يُجسد أيضاً وعياً استراتيجياً بأهمية التكامل الأمني في بيئة تزداد فيها الجريمة المنظمة تعقيداً وانتشاراً، ويشكل هذا التنسيق إطاراً لا غنى عنه لضمان الاستجابة الفاعلة والمستدامة للتحديات الأمنية، ويؤكد أن النجاح في مكافحة الجريمة المنظمة لا يتحقق من خلال الجهد الأحادي، بل من خلال شراكة مدروسة ومتينة تشمل جميع الأطراف المعنية، ضمن منظومة عمل تعتمد على الثقة والتكامل وتبادل المعرفة.

رابعاً- السياسات والإجراءات الوقائية المتبعة لدى جهاز الأمن الوقائي وهل هي كافية وفعالة في الحد من الجرائم المنظمة:

يُعد جهاز الأمن الوقائي من الأجهزة الأمنية الحيوية التي تلعب دوراً محورياً في الحفاظ على الأمن الداخلي ومكافحة الأنشطة التي تهدد الاستقرار الوطني، وعلى رأسها الجرائم المنظمة التي تُعتبر من أخطر التهديدات لما لها من طابع منسق وعابر للحدود في كثير من الأحيان السياسات والإجراءات الوقائية التي يعتمدها الجهاز تتسم بالشمولية والتطور المستمر لمواجهة المستجدات الأمنية، وهي مصممة بعناية لضمان الكشف المبكر عن

النشاطات الإجرامية والتصدي لها قبل تفاقمها ومن أبرز ملامح السياسات الوقائية المعتمدة لدى جهاز الأمن الوقائي، الاعتماد على المعلومات الاستخباراتية الدقيقة كأساس لأي تحرك ميداني، حيث يُعتبر جمع وتحليل البيانات أحد المحاور الرئيسية للعمل الوقائي حيث يعمل الجهاز على بناء شبكة معلومات واسعة تشمل مصادر متعددة، سواء من خلال التعاون مع المواطنين أو التنسيق مع باقي الأجهزة الأمنية والمؤسسات المدنية، وتوظف هذه المعلومات في رسم صورة أمنية دقيقة تساعد في التنبؤ بالأنشطة الإجرامية المحتملة ومواقع تمركزها، مما يتيح تحركات استباقية تُفشل المخططات قبل تنفيذها وبالإضافة إلى ذلك تتضمن الإجراءات الوقائية رقابة لصيقة على الأنشطة الاقتصادية والتجارية التي قد تكون واجهة لغسل الأموال أو تمويل الجرائم، وذلك من خلال آليات تدقيق ومراقبة للمعاملات المالية المشبوهة، وبالتعاون مع الجهات المختصة في هذا المجال، كما يُولي الجهاز اهتماماً خاصاً بالمنافذ الحدودية والنقاط الحساسة، لتضييق الخناق على التهريب والتسلل، والتي تُعد من الوسائل الأساسية لتغذية شبكات الجريمة المنظمة بالموارد والأشخاص⁽¹⁴⁾.

وفي الإطار نفسه يُركز جهاز الأمن الوقائي على الجانب المجتمعي كأحد روافد الوقاية، من خلال برامج التوعية والاتصال المجتمعي التي تهدف إلى تعزيز ثقافة الأمن وزيادة وعي المواطنين بخطورة التعاون مع شبكات الجريمة أو التستر عليها، بما يخلق بيئة مجتمعية رافضة لمثل هذه الأنشطة وأما من حيث فعالية هذه السياسات فإنها في المجمل تُظهر نتائج ملموسة في تقليص حجم الجريمة المنظمة وملاحقة عناصرها، لا سيما في المراحل الأولية لنشاطاتهم ومع ذلك تبقى التحديات قائمة بسبب تطور أساليب الجريمة المنظمة، وارتباطها أحياناً بجهات خارجية أو تكنولوجيا حديثة تتطلب تأهيل مستمر للعناصر الأمنية وتحديث دائم للأدوات والتقنيات المستخدمة، و كما أن فعالية السياسات تعتمد بشكل كبير على تكامل الأدوار بين مختلف مؤسسات الدولة وتوافر الإرادة السياسية والدعم اللوجستي اللازم⁽¹⁵⁾.

مما سبق يمكن القول إن السياسات والإجراءات الوقائية لجهاز الأمن الوقائي تشكل منظومة متماسكة تعتمد على العمل الاستخباراتي، التنسيق المؤسسي، المشاركة المجتمعية، والرقابة التقنية وهي قادرة على الحد من الجرائم المنظمة إلى حد كبير ومع ذلك فإن هذه السياسات بحاجة إلى مراجعة دورية وتحديث دائم لمواكبة التطورات في طبيعة الجريمة، بما يضمن استدامة الأمن وفعالية الردع.

ملخص النتائج:

1. أشارت نتائج الدراسة أن جهاز الأمن الوقائي يتمتع بفاعلية مرتفعة في الكشف المبكر عن الجرائم المنظمة والتصدي لها، وذلك من خلال اعتماده على جمع وتحليل المعلومات الاستخباراتية ورصد المؤشرات المبكرة للأنشطة الإجرامية وتظهر كفاءته في القدرة على التدخل الاستباقي وتفكيك الشبكات الإجرامية قبل تنفيذ مخططاتها، مستفيداً من التقنيات الحديثة في المراقبة والتحليل كما يبرز دوره في تعزيز التعاون مع الأجهزة الأمنية المحلية والدولية لمواجهة الطبيعة العابرة للحدود لهذه الجرائم ويساهم التدريب المستمر للعناصر الأمنية ورفع كفاءتهم المهنية في تحسين أداء الجهاز ورفع قدرته على الاستجابة وتؤكد هذه النتائج أن الأمن الوقائي يمثل ركيزة أساسية لحماية المجتمع والحفاظ على استقراره عبر منع الجرائم قبل وقوعها.
2. أظهرت نتائج الدراسة أن توفر الإمكانيات البشرية المؤهلة والتقنيات المتطورة لدى جهاز الأمن الوقائي يساهم بشكل كبير في رفع كفاءته أدائه في مكافحة الجرائم المنظمة فالعناصر البشرية المدربة تمتلك القدرة على جمع وتحليل المعلومات بدقة واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب كما أن التقنيات الحديثة في الرصد والمراقبة والتحليل الاستخباراتي تعزز من سرعة وكفاءة اكتشاف الأنشطة الإجرامية ويؤدي التكامل بين الكفاءات البشرية والتجهيزات التقنية إلى تحسين مستوى التدخل الميداني وتقليل هامش الخطأ. وتساهم هذه

- الإمكانات في مواكبة التطور المستمر لأساليب الجريمة المنظمة والتعامل معها بفاعلية أكبر وتؤكد النتائج أن الاستثمار في الموارد البشرية والتقنية يعد عاملاً حاسماً في تعزيز قدرات الجهاز وتحقيق أهدافه الأمنية.
3. أكدت نتائج الدراسة أن مستوى التنسيق والتعاون بين جهاز الأمن الوقائي والأجهزة الأمنية الأخرى، محلياً ودولياً، يعد عاملاً جوهرياً في نجاح جهود مكافحة الجرائم المنظمة فقد ساهم تبادل المعلومات الاستخباراتية والخبرات الميدانية في رفع كفاءة عمليات الرصد والكشف المبكر عن الأنشطة الإجرامية المعقدة ويعزز التعاون المحلي من سرعة الاستجابة وتكامل الأدوار بين مختلف الجهات الأمنية داخل الدولة، بينما يتيح التعاون الدولي تتبع الشبكات الإجرامية العابرة للحدود والحد من قدرتها على التكيف والانتشار كما أن عقد الاجتماعات المشتركة وتنفيذ التدريبات الموحدة أسهم في تحسين الانسجام العملياتي وتوحيد الإجراءات وتؤكد النتائج أن استمرار هذا التنسيق والتعاون يمثل ركيزة أساسية لتعزيز فاعلية الجهود الأمنية وتحقيق أهداف مكافحة الشاملة للجرائم المنظمة.
4. بينت نتائج الدراسة أن السياسات والإجراءات الوقائية المتبعة لدى جهاز الأمن الوقائي تمثل إطاراً منهجياً يهدف إلى الحد من الجرائم المنظمة من خلال التركيز على العمل الاستباقي، وجمع وتحليل المعلومات، ورصد المؤشرات المبكرة للأنشطة الإجرامية وقد أظهرت هذه السياسات فعالية واضحة في تقليل فرص ارتكاب الجرائم من خلال إحباط المخططات قبل تنفيذها، وتعزيز الرقابة على المنافذ الحدودية، ومتابعة التحويلات المالية المشبوهة، ومراقبة الأنشطة التجارية التي قد تشكل غطاءً لأعمال غير قانونية ورغم ذلك تشير النتائج إلى أن هناك حاجة مستمرة لتطوير هذه السياسات لمواكبة الأساليب المستحدثة للجريمة المنظمة، وتحديث الإجراءات بما يتماشى مع التطورات التقنية وأساليب العمل الإجرامي الحديثة وبذلك يمكن القول إن هذه السياسات فعالة إلى حد كبير، لكنها تتطلب مراجعة وتطويراً دورياً لضمان استدامة فعاليتها وتحقيق أقصى درجات الحماية للمجتمع.

التوصيات:

1. تعزيز القدرات الاستخباراتية من خلال تطوير آليات جمع وتحليل المعلومات لرصد المؤشرات المبكرة للجرائم المنظمة.
2. تحديث التقنيات الأمنية واستخدام أنظمة المراقبة المتطورة، وتحليل البيانات الضخمة، وتقنيات الذكاء الاصطناعي للكشف عن الأنشطة الإجرامية.
3. رفع كفاءة الكوادر البشرية عبر برامج تدريب متخصصة في مجالات التحقيق والتحليل الجنائي والاستخباري.
4. تطوير التشريعات والقوانين بما يتيح سرعة الاستجابة والتعامل مع الأنشطة الإجرامية المستحدثة.
5. تعزيز التعاون المحلي بين جهاز الأمن الوقائي وباقي الأجهزة الأمنية والرقابية لضمان تكامل الجهود.
6. توسيع التعاون الدولي مع الأجهزة الأمنية العالمية لتبادل المعلومات والخبرات حول الشبكات الإجرامية العابرة للحدود.
7. إطلاق حملات توعية مجتمعية لتعزيز ثقافة الإبلاغ المبكر عن الأنشطة المشبوهة.
8. إنشاء وحدات متخصصة في الجرائم المنظمة داخل جهاز الأمن الوقائي لتكثيف الجهود في هذا المجال.
9. تطوير البنية التحتية الأمنية بما يشمل تجهيزات الاتصالات الميدانية ومراكز القيادة والسيطرة الحديثة.
10. إجراء تقييمات دورية لفاعلية السياسات والإجراءات الوقائية وتحديثها وفقاً لمتغيرات بيئة الجريمة.
11. تعزيز حماية البيانات والمعلومات لضمان سرية العمل الاستخباري وحماية المصادر.

12. تفعيل الشراكات مع القطاع الخاص لمراقبة المعاملات المالية والأنشطة التجارية التي قد تُستغل في أنشطة إجرامية.

الهوامش:

1. عبد المجيد يوسف، الاستراتيجية الأمنية الشاملة ومكافحة الجريمة، ط (1)، دار المسيرة، 2019 م، ص 22.
2. إسريتي شطيب عيسى، دور الأمن في مكافحة الجريمة في ليبيا: التحديات والفرص خلال الفترة من 2010-2014، ط (1)، جامعة بني وليد، ليبيا، 2025 م، ص 411.
3. حسينة دحومان، مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي، ط (1)، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2019 م، ص 191.
4. رابحي لخضر وسويسي إبراهيم، مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود من منظور مقارنة الأمن الإنساني، ط (1)، المجلة الجزائرية، 2020 م، ص 243.
5. أسية دنايب، التعاون القضائي الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وإشكاليات، ط (1)، جامعة قسنطينة، قسنطينة، الجزائر، 2018 م، ص 186.
6. رابح نهايلي، وقيرة سوعد، دور المنظمات الدولية في مكافحة الجريمة المنظمة: منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الشرطة الجنائية، ط (1)، المجلة، الجزائر، 2021 م، ص 140.
7. أحمد خالد، الإمكانيات البشرية والتقنية وأثرها في كفاءة جهاز الأمن الوقائي الليبي في مكافحة الجريمة المنظمة، ط (1)، دار المستقبل للطباعة والنشر، طرابلس، ليبيا، 2023 م، ص 62.
8. مريم الحاج، فعالية التدخل الاستخباري والتقني لدى الأمن الوقائي في الكشف المبكر عن الجرائم المنظمة، ط (1)، دار الأمان للنشر، تونس، تونس، 2022 م، ص 138.
9. علي الشارف، الكفاءات البشرية والتقنيات الحديثة ودورها في مكافحة الجريمة المنظمة بالمؤسسات الأمنية الليبية، ط (1)، دار الكتاب العربي، القاهرة، مصر، 2024 م، ص 95.
10. سامي بوعلي، تحليل أثر القدرات البشرية والتقنية في أداء جهاز الأمن الوقائي الليبي، ط (1)، دار النور للنشر، بنغازي، ليبيا، 2025 م، ص 27.
11. يوسف محمد العابد، التنسيق الأمني العربي في مواجهة الجرائم المنظمة عبر الحدود، ط (1)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2022 م، ص 78.
12. عبد الرؤوف الغرياني و سعاد العمامي، التعاون الدولي للأجهزة الأمنية في مكافحة الجريمة المنظمة: دراسة مقارنة، ط (1)، دار النشر الجامعي، طرابلس، ليبيا، 2023 م، ص 120.
13. عبد الكريم قسنطيني، التكامل الأمني بين الأجهزة الوقائية والشرطية في الوطن العربي، ط (1)، دار الفجر، الجزائر، 2021 م، ص 105.
14. محمد عبد الرحمن العريبي، فاعلية جهاز الأمن الوقائي في مكافحة الجرائم المنظمة في ليبيا: دراسة تحليلية، دار النشر الجامعي، طرابلس، 2022 م، ص 201.
15. سعاد إبراهيم العمامي، دور الإمكانيات البشرية والتقنية في تعزيز أداء جهاز الأمن الوقائي الليبي، مجلة العلوم الأمنية، جامعة القاهرة، 2023 م، ص 98.